Internet Governance Forum
RIYADH 2024

إعلان الرياض

منقول عبر afaqb.co

جدول المحتويات

التمهيد 3

1.الذكاء الاصطناعي من أجل مستقبل رقمي شامل ومستدام ومحوكم 4

1.1 تعزيز الشمول الرقمي من خلال الذكاء الاصطناعي 4

1.2 دور الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة 4

1.3 الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الابتكار المسؤول 5

1.4 تعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي للمستقبل الرقمي 5

1.5 إدارة المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي..... 6

2.الهوية الرقمية العالمية 7

2.1 هوية رقمية عالمية للجميع 8

2.2 قابلية التشغيل البيني عبر الحدود 9

2.3 إطلاق القيمة الاقتصادية العالمية..... 9

3.السلامة عبر الإنترنت 10

3.1 حماية البيانات والخصوصية 10

3.2 مكافحة المعلومات المضللة والخاطئة عبر الإنترنت 11

3.3 حماية الأطفال على الإنترنت 11

مبادئ إعلان الرياض 12

البيان الختامي 13

التمهيد

في عصـرٍ يعد فيه التحول الرقمي أمراً بالغ الأهمية والأثر، تُقدّم التقنيات الحديثة، مثل: الذكاء الاصـطناعي، والهويات الرقمية؛ فرصًـا غير مسـبوقة، ومن جانب آخر فإن تلك التقنيات قد تخلق تحديات مُعقّدة للمجتمع الدولي في الوقت ذاته، وإدراكًا للتأثير الكبير لهذه التقنيات على كلاً من المجتمع المدني والاقتصـاد والحوكمة، ينبغي وضـع الأطر المرنة لتلك التقنيات لضـمان تحقيق التنمية الرقمية الشـاملة، وتمكين وحماية المواطنين.

يشكّل الذكاء الاصطناعي أساسًا لبناء وحوكمة المستقبل الرقمي الشامل والمستدام. حيث يتمتّع بالقدرة على تعزيز الابتكار على المسـتوى الدولي، وتعزيز المخرجات الاجتماعية والاقتصـادية، إلا أنّه يثير العديد من المخاوف التي تتعلّق بالخصـوصـية والأمن والاسـتقرار، ومع تزايد حالات اسـتخدام الذكاء الاصطناعي في الاقتصادات العالمية، تُصبح الحوكمة المتأهبة أمراً ضروريا لإدارة المخاطر الناشئة.

تُعدّ السـلامة الرقمية ركيزة أسـاسـية في عصـر الرقمنة، حيث تهدف إلى الحفاظ على الحوكمة الرقمية الفعّالة على المستوى الدولي. وقد أحدثت الثورة الرقمية تحولًا جذريًّا في المجتمعات، حيث وفّرت فرصًا جديدة للتنمية، إلا أنها طرحت بعض التحديات مثل المخاوف المتعلّقة بالخصوصية، وحماية الأطفال، وانتشار المعلومات المضلّلة.

يُمثّل "منتدى حوكمة الإنترنت لعام (2024م)" منصـة لتوحيد الجهود والأولويات، ويهدف إلى تعزيز التعاون ودفع الالتزام للدولي بالحوكمة الرقمية المسـؤولة، كما يُعزّز المسـتقبل للذي تخدم فيه التقنيات الرقمية المجتمع الدولي بصـورة عادلة ومسـتدامة. وتعد هذه الوثيقة غير ملزمة قانونيًا وتهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مواضيع محدّدة.

1. الذكاء الاصطناعي من أجل مستقبل رقمي شامل ومستدام ومحوكم

يُعدّ **"منتدى حوكمة الإنترنت لعام (2024م)"** بمثابة منصةٍ أساسية لأصحاب المصلحة على المستوى الدولي؛ يهدف إلى تحديد نطاق الأثر الإيجابي للذكاء الاصطناعي على المجتمع، حيث ندرك أن الذكاء الاصطناعي قد تطور من مجرد أداة تقنية ليصبح قوةً تحوليةً تؤثر على السياسات عالميًّا، وعلى الاقتصادات والثقافات المختلفة، كما يؤكد المنتدى -الذي يُعقد في إطار موضوع المنتدى بعنوان "بناء مستقبلنا الرقمي للأطراف المصلحة المتعددين "- على الالتزام الكامل بضمان مواءمة التطور الرقمي مع القيم المجتمعية لخدمة الصالح العام. إضافةً إلى ما سبق، ومع التركيز على تحقيق الشمولية والاستدامة، فإنّنا نعمل على إنشاء منظومة رقمية يعمل فيها الذكاء الاصطناعي على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية ويشجع هذا النهج على التغيير القائم على الذكاء الاصطناعي الذي يعود بالنفع على المجتمعات على مستوى العالم، مع الحفاظ على المبادئ الأخلاقية الأساسية للمشهد الرقمي الشامل. وعلى هذا، فإنّ تكامل الذكاء الاصطناعي مع الحوكمة الرقمية يُمثّل أمرًا ضروريًّا لبناء مستقبل يخدم المجتمع العالمي بأكمله.

1.1 تعزيز الشمول الرقمي من خلال الذكاء الاصطناعي

نعي بأن الذكاء الاصطناعي لديه إمكانات هائلة؛ ليكون قوة مؤثرة على تعزيز الشمولية وسدّ الفجوات الرقمية، و نمتلك اليوم فرصة غير مسبوقة لإعادة تشكيل المشهد الرقمي، عن طريق الاستفادة من للذكاء الاصطناعي؛ لزيادة إمكانية الوصول، ومحو الأميّة الرقمية، حيث يمكن أن يساعد على تمكين الأفراد والمجتمعات في الفضاء الرقمي.

على سبيل المثال: يمكن أن يُعزّز الذكاء الاصطناعي من إمكانية الوصول لدى الأفراد من ذوي الإعاقة عن طريق التطبيقات المختلفة، مثل: تحويل المحادثة إلى نص ، والنص التنبئي، ونماذج تعلم الآلة التي يمكنها تفسير لغة الإشارة، كما تمكّن هذه التقنيات الأفراد من الوصول إلى المحتوى الرقمي، والتفاعل مع المنصات الرقمية التي قد يكون من المستحيل الوصول إليها لولا ذلك. ومن الناحية التعليمية، يمكن للذكاء الاصطناعي؛ تخصيص تجارب التعلّم، وتلبية الاحتياجات الفردية، وتصميم مسارات للمعرفة لأولئك الذين قد يفتقرون إلى الموارد التقليدية. كما يمكن للذكاء الاصطناعي؛ أن يُعزّز الوصول العادل إلى المعلومات، وخدمات التعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات الأساسية؛ مما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر شمولية.

1.2 دور الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة

ندرك تمامًا مدى أهمية القوة التحولية للذكاء الاصطناعي، ونعي إمكاناته الهائلة في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ، حيث يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي بمثابة أداة محورية في تعزيز حماية البيئة، وتحسين الصحة العامة، وتعزيز الاستجابة للكوارث، ودفع الشمول الاقتصادي، ووضع حجر الأساس لعالم أكثر استدامة ومرونة وعدالة، عن طريق الاستفادة من الذكاء الاصطناعي للتغلّب على هذه التحديات العالمية الملحّة، لدينا فرصة فريدة لتحقيق تأثير هادف وواسع النطاق يقرّبنا إلى مستقبل يتمتّع فيه الجميع بحياة كريمة.

1.3 الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الابتكار المسؤول

ندرك تمام الإدراك دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل ابتكار الأعمال، واكتشاف السوق، وزيادة الإنتاجية، عليه؛ ندرك أهمية أتمتة المهام المُعقّدة في تسريع الأبحاث والتطوير، وتمكين الرؤى القائمة على البيانات بصورة أسرع، حيث تمكّن قدرات الذكاء الاصطناعي -المتعلّقة بتحليل مجموعات البيانات وتحديد التوجهات وتوقع احتياجات المستهلكين- الشركات من اتخاذ القرارات المستنيرة. إضافة إلى ذلك، يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تبسيط العمليات، وتقليل التكاليف، وتمكين الموظفين من التركيز على المهام ذات القيمة العالية، على سبيل المثال: تتعامل الروبوتات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، في مجال التصنيع مع مهام التجميع ومراقبة الجودة والصيانة التنبؤية؛ مما يؤدي إلى تقليل أوقات الأعطال وتكاليف التشغيل. ولا يعمل هذا الاستخدام الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي على تعزيز الإنتاجية والأرباح فحسب، بل يتماشى مع النمو المستدام؛ مما يتيح للشركات التوسع بصورة مسؤولة، مع تلبية توقعات العملاء، الأمر الذي بدوره يُعزّز الكفاءة، ويدعم النمو المسؤول في المجالات المختلفة.

1.4 تعزيز حوكمة الذكاء الاصطناعي للمستقبل الرقمي

نعي تمامًا قدرة الذكاء الاصطناعي على إعادة تشكيل العمليات العامة والخاصة، وذلك للدور المحوري الذي يؤديه في تعزيز الشفافية، وتمكين الحوكمة التعاونية، ودفع الكفاءة في القطاعات جميعها، كما يمكّن المؤسسات والحكومات من تعزيز عملية اتخاذ القرار والحوكمة عن طريق تقديم الرؤى التي تدعم هذا التحوّل في الوقت الفعلي، والاستجابة المستنيرة للتحديات المُعقّدة. ويعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز الاتصال والتنسيق فيما يخصّ الحوكمة التعاونية عن طريق تبسيط تدفّق المعلومات بين الجهات المختلفة والأطراف المعنيّة، وتعزيز اتباع منهجية موحّدة للتغلب على التحديات المشتركة ، ولا يعمل هذا الاتصال السلس على تحسين الكفاءة التشغيلية فحسب، بل يبني الثقة والمساءلة، وإطار حوكمة أكثر تجاوبًا.

1.5 إدارة المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي

ندرك تمامًا القدرات التحولية للذكاء الاصـطناعي، و الامتثال للمعايير الأخلاقية واحترام الشـمولية عند اسـتخدامه ونشـره، ويتطلّب تحقيق هذه الرؤية ترسـيخ التعاون بين الحكومات المختلفة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني؛ لضـمان مسـاهمة سـياسـات الذكاء الاصـطناعي في بناء مسـتقبل رقمي عادل وشـامل. وتُعدّ الشـراكات بين الدول ضـرورية لزيادة نطاق حلول الذكاء الاصـطناعي التي تعمل على سـدّ الفجوات، وتعزيز أدواته التي تلبّي الاحتياجات البيئية والصحية والاقتصادية، بجانب وضع المعايير التي تحافظ على الأخلاقيات، وهو ما سينتج عنه تمكين الذكاء الاصطناعي بصفته قوة موحّدة للتقدم المستدام، وبالرغم من كل مزاياه، يشكّل الذكاء الاصطناعي بعض المخاطر التي تتطلّب المزيد من الإشراف؛ لضمان استخدامه بالقدر اللازم من المسـؤولية. على سـبيل المثال: يمكن لأنظمة الذكاء الاصـطناعي التي دُرِّبت على البيانات المعقدة، العمل دون قصـد على زيادة معدّل التمييز؛ مما يؤثر على بعض الفئات ، ويفاقم عدم المسـاواة. ويُعدّ ضـمان العدالة في الذكاء الاصـطناعي من أهم الأمور وأكثرها إشـكالية، حيث يتطلّب كشـف التحيّز، والتخفيف منه، وإجراء اختبارات صـارمة، لا سـيما مع البيانات المُعقّدة. إضـافة إلى أنّه قد ينشـر للذكاء الاصـطناعي معلومات مضـلّلة عن طريق صـياغة محتوى خاطئ، لكنه يبدو محاكيًا للواقع؛ مما يُعقّد عملية فهم الحقيقة، خاصـةً على وسـائل التواصل الاجتماعي، وتتفاقم هذه المشـاكل بسـبب ضـعف الرقابة، حيث تؤدي المعايير العالمية غير المتسـقة إلى فجوات في عملية المسـاءلة؛ لذا من الضـروري تطبيق إطار دولي متماسـك للرقابة؛ لتعزيز المعايير المشـتركة، والمراجعة، والشـفافية. ويُعدّ الحوار بين الأطراف المعنيّة المختلفة، والسـياسـات الشـاملة، والتعاون من أبرز عوامل بناء منظومة يمكن الاعتماد عليها للذكاء الاصطناعي؛ لدعم الابتكار مع حماية المصلحة العامة.

2. الهوية الرقمية العالمية

يُعدّ إنشـاء هويات رقمية موثوقة، وشـاملة، وآمنة، وقابلة للتشـغيل البيني من الأمور الضـرورية لتحقيق الوصـول العادل إلى الخدمات والفرص الاقتصـادية، وفي ظلّ الاقتصـاد الرقمي الذي يشـهده العالم اليوم، ومع زيادة اعتماد المجتمعات على المنهجية المرتكزة على التقنيات الرقمية، أصـبحت الهويات الرقمية المعترف بها عالميًّا ضـرورية للأفراد والشـركات والحكومات لشـمولية المشـاركة في الاقتصـاد العالمي. واستجابةً لهذه التحديات، أُطلقت مبادرات دولية عديدة لتلبية هذه الحاجة.

مبادرة "الهوية من أجل التنمية المسـتدامة" التي أطلقها البنك الدولي، تُعدّ من الجهود الرئيسـة المبذولة بهدف إنشاء أنظمة شاملة وموثوقة للهوية على مستوى العالم، لا سيما في الدول ذات الاقتصاد النامي، حيث يؤثّر غياب الهوية الرسمية سلبيًّا بصورة متفاوتة على الفئات المختلفة من السكان، كما تركّز المبادرة على إنشاء أنظمة للهوية من شأنها أن تُيسّر المعاملات الرقمية، وتؤدي إلى تمكين المواطنين من المشـاركة في التحول الاقتصـادي والاجتماعي والرقمي في جميع أنحاء العالم. إضـافة إلى تحديد الهوية للأفراد، تدعم مبادرة "الهوية من أجل التنمية المستدامة " التسجيل المدني على نطاق أوسع، حيث يُعدّ من أهم عوامل تحقيق التنمية المسـتدامة والشـمول الاقتصـادي. على نحو مماثل، تؤكّد قمّة المسـتقبل للأمم المتحدة على أهمية البنية التحتية الرقمية العامة؛ لضمان الوصول الرقمي الشامل والآمن للجميع.

من الجانب القانوني، يضـع القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بشـأن استخدام خدمات إدارة الهوية و الثقة والاعتراف بها عبر الحدود (2022م)؛ الإطار القانوني الأساس للاعتراف بالهويات الرقمية وإدارتها عن طريق الحدود، ويهدف القانون إلى دعم التشـغيل البيني والقبول القانوني للأنظمة التقنية للهوية الرقمية على المسـتوى الدولي، وتوفير منهجية موحّدة يمكنها تيسـير المعاملات الرقمية الآمنة والموثوقة بين الدول. على نحو مماثل، يُعدّ إطار الهوية الرقمية الخاص بالاتحاد الأوروبي (eIDAS) -المُعدّل والمُعاد إعداده باعتباره تنظيماً للهوية الرقمية الأوروبية - (الاتحاد الأوروبي) (1183/2024)- الإطار المعنيّ بإنشـاء أنظمة تقنية موثوقة وقابلة للتشـغيل البيني للهوية الرقمية في الدول الأعضـاء بالاتحاد الأوروبي، كما يُعدّ مثالًا لطريقة عمل الأنظمة القابلة للتشـغيل البيني للهوية الرقمية عن طريق الحدود؛ مما يوفّر طريقة موثوقة للمواطنين والشـركات للتحقّق من الهويات، ومصـادقة التعاملات الرقمية عن طريق إلزام للدول الأعضـاء بالاعتراف بأنظمة الهوية الرقمية الخاصـة بكلٍّ منها، ويعمل إطار الهوية الرقمية الخاص بالاتحاد الأوروبي على تقليل العوائق أمام المواطنين والشـركات في الاتحاد الأوروبي للمشـاركة في الأنشـطة عن طريق الحدود، مما يُيسّـر إجراء المعاملات الآمنة عن طريق الإنترنت في أنحاء الاتحاد الأوروبي .

في المملكة العربية السـعودية، توسّـعت وزارة الداخلية بالتعاون مع الهيئة السـعودية للبيانات والذكاء الاصـطناعي في إنشـاء البنية التحتية المادية لهويتها؛ بهدف تصـميم نظام للهوية الرقمية الوطنية عن طريق منصـتها الرقمية (أبشـر)، كما عمل هذا النظام على تيسـير عمليات التحقق الآمن من الهوية عن طريق الإنترنت بين الأفراد ومقدّمي الخدمات والحكومة، مما يساهم في تعزيز الأمن الوطني وتمكين حلول سلسة للهوية الرقمية . إضافة إلى ما سبق، توسّعت وزارة الداخلية في تنفيذ هويتها الرقمية بما يتجاوز المستوى الوطني، عن طريق إطلاق المبادرات التعاونية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تُقدّم منصة "أبشر" ما يزيد عن (300) خدمة حكومية بصورة آمنة، وتشمل هذه الخدمات: تجديد جوازات السفر، وطلبات الحصول على التأشيرات، وتسجيل المركبات. ولعمل النظام المتقدّم لإدارة الهوية والوصول، مثل: المصادقة متعدّدة العوامل، والتحقق البيومتري، تضمن منصة "أبشر" الحفاظ على الأمن ، وتعزيز الثقة العامة في الخدمات الرقمية. حيث كانت هذه الجهود جميعها بمثابة حجر أساس لإجراء مناقشات على نطاق أوسع حول الهوية الرقمية، لكن لا تزال حدود هذا الأمر تُمثل تحديًا كبيرًا، خاصةً فيما يتعلّق بضمان قابلية التشغيل البيني عن طريق الحدود والوصول الشامل، حيث يُبرز هذا التحدي الحاجة إلى إعداد منهجية أكثر تماسكًا ومقبولة على المستوى العالمي.

وفي هذا الصدد، يُمثّل **"منتدى حوكمة الإنترنت (2024م)"** المُنعقد في الرياض منصة مهمة للأطراف المعنيين على المستوى العالمي لمناقشة آلية تعزيز نظام هوية رقمية معترف به عالميًّا.

2.1 هوية رقمية عالمية للجميع

يُعدّ تصميم هوية رقمية عالمية أمرًا في غاية الأهمية؛ لما يُقدّمه من إمكانات هائلة بشأن تعزيز الشمولية وتمكين الأفراد وسدّ الفجوات المتمثّلة في عدم المساواة على المستوى العالمي بالوصول إلى الموارد والحصول على الفرص المختلفة، حيث تضمن الهوية الرقمية العالمية أن كل فرد -بغض النظر عن موقعه الجغرافي- لديه هوية موثوقة ومعترف بها في الفضاء الرقمي؛ مما يساعد على فتح الأبواب للوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل: الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية والمالية، والحماية القانونية. إضافة لما سبق، تُعزّز الهوية الرقمية المُعترف بها على المستوى العالمي الوصول العادل للفرص المختلفة، عن طريق السماح للأفراد بالمشاركة في المعاملات الرقمية الآمنة، والتقديم على الوظائف، والمشاركة في المنصات الرقمية التي باتت لها أهمية مركزية بصورة متزايدة في الحياة اليومية ، ويدعم هذا الأساس من الشمول الرقمي والثقة المتبادلة إنشاء عالم يتميز بأنّه أكثر ترابطًا، حيث يتمتّع الأفراد جميعهم بالفرصة للازدهار في مجتمع رقمي، وتكون الخدمات والفرص متاحة دون تمييز.

أخذًا بعين الاعتبار أنّ تنوع مستويات تبنّي الهوية الرقمية بصورة ملحوظة بين الدول ، يُعدّ من المهم تصميم مؤشر يوضح مستوى تبنّي استخدام الهوية الرقمية، سيقيس معدل تبنّي الهوية الرقمية النسبة المئوية للأفراد المؤهلين الذين يستخدمون بصورة نشطة الهويات الرقمية. ويمكن أن يُقدم هذا المقياس طريقة فعّالة لتقييم مدى انتشار نظام الهوية الرقمية بين الفئات المستهدفة. وعن طريق التعبير عن معدل التبني بنسبة مئوية يمكنه أن يوفّر المقارنة بسهولة بين المناطق والفئات السكّانية والفترات الزمنية، حيث يُقدّم معيارًا موحدًا بهدف متابعة مستوى التقدّم المُحرز، وتحديد التوجهات المختلفة. وبالتركيز على "عدد مستخدمي الهوية الرقمية النشطين" يمكن أن يعكس هذا المعدل المشاركة الحقيقية غير المبنية على عدد المسجلين فقط؛ مما يضمن أن يعكس المؤشر الاستخدام المفيد بدلًا من مجرد حساب عدد الهويات الرقمية التي قد تشمل الحسابات غير النشطة. وسيسمح هذا المؤشر بإجراء تحليل مفصّل لفجوات التبنّي بين مختلف القطاعات، مثل: الفئات العمرية، أو المناطق، أو الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

عليه؛ من المتوقّع أن يكون المؤشر قابلًا للتكيّف بين المجالات المختلفة، ويمكن تصميمه ليعكس خصائص محدّدة لمختلف فئات المستخدمين والأنظمة التقنية. على سبيل المثال: يمكن أن يُعدَّل لقياس

مدى التبنّي بصـورة خاصـة في قطاعات معينة، مثل: الرعاية الصـحية، والتمويل أو بين مجموعات محدّدة، مثل: المواطنين من كبار السـن. وتدعم هذه المرونة التقييمات المسـتهدفة المطلوبة لإعداد سـياسـات أو غايات برامج محدّدة. وعن طريق قياس معدلات التبنّي وتحليلها بصورة منتظمة؛ يمكن لصانعي السياسات ومقدّمي الخدمات والأطراف المعنيين تحديد المجالات التي يتأخر فيها الاعتماد على الهوية الرقمية، وتنفيذ المبادرات المسـتهدفة، مثل: تحسـين الثقافة الرقمية أو تحسـين تجربة المسـتخدم أو رفع مسـتوى الوعي عن طريق إطلاق الحملات العامة، كما يدعم المؤشـر المراقبة والتقييم المسـتمرين، ويُعدّ أداة أسـاسـية لتطوير الأنظمة التقنية للهوية الرقمية.

2.2 قابلية التشغيل البيني عبر الحدود

تُعد قابلية التشغيل البيني عن طريق الحدود أمرًا أساسيًّا لتحقيق نظام هوية رقمية عالمي قادر على تمكين الأفراد والشـركات في اقتصـاد متصـل، وبالفعل تمكّن قابلية التشـغيل البيني للهويات الرقمية من أن يُعترف بها، ويُتحقّق منها بين الدول المختلفة؛ مما يُعزّز تصميم بيئة يمكن للأفراد فيها التفاعل بصورة آمنة مع الخدمات والمؤسـسـات في أنحاء العالم جميعه، وتُعدّ هذه القدرة ضـرورية في العولمة الاقتصـادية في الوقت الحالي، حيث تمتد الخدمات والمعاملات الرقمية في كثير من الأحيان عن طريق الحدود الوطنية لتشـمل: خدمات العمل عن بُعد، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المصـرفية، والرعاية الصـحية عن طريق الحدود. ويُعزّز "نظام الهوية الرقمية القابل للتشـغيل البيني" القدرة على التنقل الدولي؛ مما يسـمح للأفراد بإجراء معاملات آمنة وموثوقة أيًّا كانت وجهتهم، ويُعزّز الحرية الشخصية والاقتصادية. وبدورها قد تتمكّن الشـركات من تبسـيط العمليات، وتقليل الحواجز عند التحقق من الهويات؛ مما يؤدي إلى تسـهيل التجارة والاستثمارات الدولية.

2.3 إطلاق القيمة الاقتصادية العالمية

يتمتع نظام الهوية الرقمية العالمي بقدرته على تحقيق قيمة اقتصادية بالغة الأهمية عن طريق تمكين الأفراد والشركات من المشاركة بسلاسة في الاقتصاد العالمي، كما يمكن للأفراد الوصول بأمان إلى الخدمات المالية والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل عبر الحدود عبر توفير وسيلة عالمية معترف بها للهوية الرقمية؛ مما يؤدي إلى التغلب على العوائق التقليدية التي تحول دون المشاركة الاقتصادية. وبالنسبة للشركات، تساهم الهويات الرقمية العالمية في تبسيط المعاملات عبر الحدود، وتعزيز عمليات التحقق من العملاء، والحد من الاحتيال؛ مما يسمح للشركات بالعمل بكفاءة أكبر عبر الحدود، والوصول إلى الأسواق الجديدة بسهولة أكبر. علاوةً على ذلك، فإن نظام الهوية الرقمية العالمي من شأنه أن يعزز الشمول المالي، لاسيما لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الهوية التقليدية، كما توفر الهويات الرقمية العالمية فرصًا جديدة لريادة الأعمال والاستثمار والابتكار عن طريق دمج هؤلاء الأفراد في الاقتصاد الرقمي؛ مما يؤدي إلى توسيع القاعدة الاقتصادية، ودفع عجلة النمو العالمي. ويدعم هذا الأساس من تحديد الهوية الموثوق به دون حدود، تقديم خدمات ومنصات رقمية جديدة قادرة على التكيّف مع الاقتصاد العالمي الذي يشهد نموًّا سريعًا، علاوة على دعمه للمعاملات الآمنة والفعالة.

3. السلامة عبر الإنترنت

في عالمنا المترابط اليوم، أعادت شبكة الإنترنت تشكيل مجتمعاتنا؛ مما ساهم في ترسيخ الروابط العالمية أكثر من أي وقتٍ مضى، كما ساهمت الثورة الرقمية في توفير العديد من الفرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن نتج عنها أيضًا العديد من التحديات، مثل تلك التحديات المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية، وانتشار المعلومات المضللة والخاطئة عبر الإنترنت، وصعوبة حماية الأطفال على الإنترنت.

تسلط الفوارق الشاسعة في الموارد الرقمية والمعرفة والتدابير الأمنية بين الدول الضوء على ضرورة اتباع منهجية موحدة، حيث وسّنت للدول والمنظمات في أنحاء العالم أطر تمكين السلامة عبر الإنترنت، مما يعكس إدراكها التام لضرورة توفير بيئة رقمية آمنة.

لدى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) دورا فاعلاً في تصميم الأطر اللازمة لحماية الأصول الرقمية، وحماية خصوصية البيانات، وتعزيز الثقة عبر الحدود، كما عملت العديد من الدول على سنّ قوانين لحماية البيانات، تتمثل في: التنظيمات لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي، ونظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية؛ بهدف ضمان ممارسات البيانات الآمنة والمسؤولة، كما تعاون عدد ضخم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منذ عام (2019م)، في إنشاء هيئات تنظيمية مخصصة تركز على السلامة عبر الإنترنت، وتتولى هذه الهيئات مسؤولية إعداد التنظيمات التي تعمل على تعزيز السلامة عبر الإنترنت وتنفيذها .

3.1 حماية البيانات والخصوصية

تُجمَع البيانات الشخصية، وتُعالَج وتُشارك على نطاق غير مسبوق، مما يجعلها عرضة لسوء الاستخدام والاختراق والمراقبة غير المصرح بها. لذلك، تُعدّ حماية هذه البيانات أمرًا ضروريًّا للحفاظ على الثقة في الأنظمة الرقمية، وضمان الحقوق الفردية. وقد يؤدي الإفراط في جمع البيانات ومشاركتها ومعالجتها إلى تفاقم حجم المخاطر في ظل غياب القواعد الفعالة لحماية البيانات الشخصية.

كما ورد في "ميثاق المستقبل" و"الاتفاق الرقمي العالمي" و"إعلان الأجيال المقبلة". علاوةً على ذلك، يسلط النمو الهائل في التقنيات الناشئة، مثل: الذكاء الاصطناعي وتعليم الآلة وإنترنت الأشياء، الضوء على أهمية الخصوصية، حيث تعتمد هذه التقنيات اعتمادًا كبيرًا على البيانات لتعمل بفعالية، ولكن بدون ضمانات، يمكن أن تؤدي إلى عواقب غير مقصودة، مثل: التحيز الخوارزمي، جمع البيانات الشخصية بإفراط، وفقدان الخصوصية.

وفي هذا السياق، تُعدّ قوانين حماية البيانات والمبادئ التوجيهية الأخلاقية والتعاون الدولي في هذا الشأن، أمرًا لا غنى عنه لحماية هذه الحقوق، وتمكين الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات في المجتمعات المتقدمة.

3.2 مكافحة المعلومات المضللة والخاطئة عبر الإنترنت

أحدث العصر الرقمي تحولًا في كيفية الحصول على المعلومات ومشاركتها والاستفادة منها؛ مما يوفر إمكانية اتصال وإمكانية وصول غير مسبوقة، وعلى الرغم من الفوائد التي يوفرها، فقد أدى هذا أيضًا إلى انتشار المعلومات المضللة والخاطئة، مما يشكل تحديًّا كبيرًا للثقة الرقمية التي تؤثر في الأفراد والمجتمعات والدول. ومن الجدير بالذكر أنه يزداد انتشار المعلومات المضللة الخاطئة على نحو سريع في ظل تحول منصات التواصل الاجتماعي والنظم البيئية عبر الإنترنت إلى مصادر أساسية للحصول على المعلومات؛ لذا تتخذ الدول خطوات استباقية لمكافحة المعلومات المضللة والخاطئة.

على سبيل المثال، أصدر الاتحاد الأوروبي قانون الخدمات الرقمية الذي يُحمّل المنصات عبر الإنترنت مسؤولية تعديل المحتويات الضارة وضمان الشفافية في خوارزمياتها.

3.3 حماية الأطفال على الإنترنت

تمثل مكافحة التنمر الإلكتروني بين الأطفال أمرًا ضروريًّا؛ بسبب انتشاره الواسع وتأثيره الكبير في صحتهم، فقد كشف مسح أجرته "اليونيسف" في عام (2019م) أن واحدًا من كل (ثلاثة) شباب في (30) دولة يتعرضون للتنمر الإلكتروني؛ مما يؤدي إلى تغيب واحد من كل خمسة عن المدرسة، كما أفادت "دراسة السلوك الصحي للأطفال في سن الدراسة" لعام (2024م) التي أجرتها "منظمة الصحة العالمية" بأن (15٪) من الشباب يواجهون التنمر الإلكتروني، مقابل (12٪) في عام (2018م). إضافةً إلى ما سبق، يثير التنمر الإلكتروني تحديات جديدة للمراهقين، حيث يتجاوز تأثيره البيئة المدرسية ويؤثر في حياتهم الخاصة، كما أنه مع قضاء الشباب المزيد من الوقت على الإنترنت، تؤكد هذه الإحصائيات على الضرورة الملّحة إلى العمل التعاوني الذي يشمل المعلمين، وأولياء الأمور، وقادة المجتمع، وصانعي السياسات؛ لتعزيز الثقافة الرقمية، وتعزيز السلامة الإلكترونية.

وقد أطلقت الدول والمنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة، مبادرات فعّالة لمكافحة التنمر الإلكتروني على مستوى عالمي، حيث تركز هذه المبادرات على رفع مستوى الوعي، ووضع الأطر القانونية، وتشجيع الجهود التعاونية بين الدول لمكافحة التنمر الإلكتروني بفعالية -على سبيل المثال- أطلقت "اليونيسف" عدة حملات ومواد تعليمية تهدف إلى زيادة الوعي بالسلامة عبر الإنترنت. وعلى نحوٍ مماثل، أطلقت المملكة العربية السعودية، ممثلةً بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، مبادرات لرفع مستوى الوعي بشأن التنمر الإلكتروني، بالتعاون مع الجهات العامة والخاصة وغير الربحية.

مبادئ إعلان الرياض

المبادئ:

الذكاء الاصطناعي من أجل مستقبل الرقمي شامل ومستدام ومحوكم

- تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة وأطر الحوكمة ذات الصلة التي تتسم بالشمول والعدالة، وتستند إلى مبادئ النزاهة والاحترام.
- التأكيد على رؤيتنا للمستقبل الرقمي، حيث يساهم الذكاء الاصطناعي بصورة هادفة في رفاهية كل الأفراد، ويدعم أهداف التنمية المستدامة، ويدفع الابتكار الذي يعود بالنفع على المجتمع.
- تعزيز مبادرات محو الأمية الرقمية وتنمية المهارات التي تُمكّن الأفراد من التنقل في المنظومة الرقمية بثقة وأمان، وضمان قدرة أفراد المجتمع جميعهم على المشاركة والاستفادة من التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز آليات إشراف قوية تعزز المساءلة والعدالة والشفافية في نشر الذكاء الاصطناعي.
- دعم التعاون الدولي في مجال الأبحاث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، ومشاركة أفضل الممارسات والموارد؛ لضمان توزيع مزايا الذكاء الاصطناعي بعدل بين الدول.

الهوية الرقمية العالمية

- التأكيد على حصول كل فرد، بغض النظر عن موقعه الجغرافي، أو وضعه الاقتصادي، أو كفاءته الرقمية، على هوية رقمية آمنة، ويمكن التحقق منها بحلول عام (2030).
- تيسير وضع التنظيمات التي تدعم الاعتراف المتبادل بالهويات الرقمية وتوحيدها، وتسهيل الامتثال التنظيمي، وتعزيز البيئة الموثوقة في المعاملات الرقمية.
- إدراك أهمية تصميم إطار عمل قوي (يشمل ذلك مؤشر تبني الهوية الرقمية) لتقييم تبني الهوية الرقمية، مع التركيز على الاستخدام النشط مقياسًا رئيسًا للتوجيه بالإستراتيجيات المستهدفة في تحقيق الشمولية والمشاركة وتحسين النظام.
- التأكيد على أهمية التشغيل البيني عبر الحدود محفزًا لتسهيل التجارة العالمية، والسفر، والتعاون وتقديم الدعم بشأن وضع المعايير الدولية التي تعزز التشغيل البيني، مع احترام حماية البيانات والخصوصية والسيادة المحلية.
- االإدارك بأن نظام الهوية الرقمية القوي يمثل عامل تمكين أساسيا لتعزيز القيمة الاقتصادية العالمية، وتعزيز اعتماد الهويات الرقمية الآمنة لدفع النمو الاقتصادي الكبير، وخاصةً في قطاعات مثل: التجارة الإلكترونية، والتمويل، والرعاية الصحية.

السلامة عبر الإنترنت

- تعزيز التعاون الدولي لضمان أن تكون ممارسات جمع البيانات وتخزينها آمنةً ومضمونةً.
- تبادل الخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة بسياسات البيانات لضمان حماية البيانات والخصوصية.
- استكشاف التقنيات التي تعزز الخصوصية، وفهمها بصورة أفضل.
- وضع السياسات لمكافحة المعلومات المضللة والخاطئة عبر الإنترنت.
- أهمية حماية الطفل، وتعزيز وضع الارشادات وأفضل الممارسات للحد من التنمر الإلكتروني.
- دعم تطوير تقنيات التحقق من العمر؛ لضمان حماية الأطفال على الإنترنت.

البيان الختامي

ختامًا، ندرك الإمكانات التحويلية للذكاء الاصطناعي والهويات الرقمية الآمنة والسلامة عبر الإنترنت في بناء عالم عادل ومتاح للجميع، كما نهدف إلى تمكين المجتمعات، وتعزيز التعاون على المستوى الدولي، ومعالجة التحديات الملّحة في عصرنا من خلال تسخير قدرات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز أنظمة الهوية الرقمية المعترف بها عالميًّا، وتعزيز أطر السلامة عبر الإنترنت ومبادراتها.

ومن ثمّ، فأنّ مبادئنا تمثل خطوةً أساسيةً نحو الاستفادة من الإمكانات التحويلية للذكاء الاصطناعي في بناء مستقبل رقمي أكثر شمولًا وعدالةً واستدامةً. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أهمية تصميم أنظمة الهوية الرقمية الموّحدة والآمنة التي تعمل على تمكين الأفراد والشركات من العمل عبر الحدود بسهولة. وأخيرًا، فإننا نؤكد على أهمية تعزيز التعاون الدولي لضمان السلامة عبر الإنترنت.

اعتُمد في الرياض في ديسمبر (2024م)

Internet Governance Forum
RIYADH 2024